

Distr.: General
6 February 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة السكان والتنمية

الدورة الخامسة والأربعون

٢٣-٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

مناقشة عامة بشأن الخبرة الوطنية في

المسائل السكانية: المراهقون والشباب

بيان مقدم من الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، وهو منظمة غير حكومية
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/CN.9/2012/2.



البيان

الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة مقدّم عالمي للخدمات ونصير رئيسي للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للجميع. وهو حركة لمنظمات وطنية تعمل مع المجتمعات المحلية ولصالحها في ١٧٣ بلداً في جميع أنحاء العالم. ويعمل الاتحاد على تزويد الشباب^(١) بما يحتاجونه من معلومات حتى يتخذوا قرارات مستنيرة بشأن حياتهم الجنسية والإنجابية، ولتوفير سبل حصولهم على الخدمات (السريرية (الإكلينيكية) وغير السريرية على السواء) حسب الحاجة.

ويقر برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بوجه خاص بأهمية احتياجات المراهقين في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، ويرى أن هذه الفئة العمرية هي إحدى الفئات التي أُهملت احتياجاتها إلى حد كبير. وهو يقر أيضاً بحق المراهقين في الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية على نحو يحترم خصوصيتهم وسرية شؤونهم. إلا أنه في عام ٢٠١١، مع كون نصف سكان العالم دون سن ٢٥ عاماً، تعيش غالبية هذه الفئة العمرية في بلدان لم يزل الحصول فيها على هذه الموارد محدوداً. ومما لا جدال فيه أن الشباب يحتاجون إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية: فإن ما يقرب من ١٣ مليون مراهقة يلدن كل عام في البلدان النامية، دون أن يكنّ مستعدات لذلك جسدياً أو مالياً أو عاطفياً في أغلب الأحيان؛ وما زالت مضاعفات الحمل والولادة هي السبب الرئيسي للوفاة بين صفوف الشباب اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ عاماً في البلدان النامية؛ ونصف جميع المصابين الجدد بفيروس نقص المناعة البشرية هم من الشباب؛ ويصاب بالفيروس كل يوم عددٌ يقدر بنحو ٤ ٠٠٠ إلى ٥ ٠٠٠ شاب. والفتاة في البلدان النامية التي تتلقى تعليماً لمدة سبع سنوات أو أكثر، يتأخر زواجهن أربع سنوات وتنجب أطفالاً أقل بمعدل ٢,٢ طفل. إلا أن الأرجح لفتاة تعيش في تشاد هو أن تموت أثناء الولادة من أن تلتحق بمدرسة ثانوية. ولذلك، فإن إتاحة المعلومات ووسائل منع الحمل جزء من مجموعة خدمات يحتاج إليها الشباب لكسر حلقة الفقر وانعدام المساواة بين الجنسين الممتدة منذ أجيال.

ويواجه الشباب عوائق فريدة من نوعها في سبيل حصولهم على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، يضاعف منها أو يضاف إليها عوائق متعلقة بالسن. ويتعلق الكثير من هذه العوائق بحجب المعلومات أو الخدمات عنهم، الأمر الذي لا يؤدي إلا إلى تفاقم

(١) يستخدم الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة مصطلح "الشباب" للإشارة إلى فئة الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ و ٢٤ عاماً. وهذه تشمل الفئة الفرعية للمراهقين، التي تشير إلى فئة الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ و ١٩ عاماً. ولأغراض هذا البيان، يُستخدم مصطلح "الشباب" للإشارة إلى المراهقين.

انكشافهم للمخاطر التي تواجه الشباب. كما يُعدّ ذلك أيضاً انتهاكاً مباشراً للحقوق المكفولة لهم بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

ويقع على عاتق الآباء وأولياء الأمر والمدرسين والأخصائيين الصحيين وغيرهم من البالغين ممن يعملون مع الشباب أو لصالحهم، مسؤولية دعم الشباب وإتاحة فرص التعلم أمامهم حتي يتمكنوا من بناء قدراتهم ومن الانتقال من التبعية إلى الاستقلال. ويصدق هذا بوجه خاص على الصحة الجنسية والإنجابية؛ فيجب تحقيق التوازن بين حماية الشباب من سوء المعاملة أو الاستغلال وبين السماح لهم بالتعبير عن إرادتهم وأغراضهم بحرية واستقلالية.

وتختلف وتيرة تطور القدرات لدى كل فرد، وتتوقف على ظروف الحياة. ويحتج الاتحاد بأنه لا ينبغي استخدام السن كمؤشر لقدرة أي من الشباب على اتخاذ قرارات بنفسه. ورغم ذلك، كثيراً ما يُستخدَم السن كمحدد للقدرّة في مجال القانون، وفي التقدير الشخصي الذي يقوم به الأخصائيون الصحيون، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى إدانة المواقف القائمة على إصدار أحكام مسبقة. والقوانين التي تقتضي الحصول على موافقة الأبوين أو إخطارهما للحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية برهاناً على افتراض عدم القدرة. وما زالت هذه القوانين باقية، رغم ما تدعو إليه الفقرة ٧-٤٥ من برنامج العمل القاضية بأن تزيل الدول الحواجز القانونية التي تحول دون حصول الشباب على المعلومات والخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية. إلا أن الأحكام المنصوص عليها في القوانين وفي السياسات العامة التي تُلزم بإشراك الوالدين في مسائل الصحة الجنسية والإنجابية كثيراً ما تردع الشباب عن السعي للحصول على الخدمات خوفاً من اكتشاف الوالدين لنشاطهم الجنسي. ويتعارض ذلك مع حقوق الشباب في الخصوصية وفي حفظ سرية شؤونهم وفي التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة.

ويعتقد الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة أنه ينبغي تشجيع الشباب على القيام طوعاً بإشراك والديهم أو أولياء أمرهم أو غيرهم من البالغين من أهل الثقة فيما يتخذونه من قرارات. ويدرك الاتحاد على كامل نطاقه إدراكاً جيداً الدور الإيجابي الذي يمكن للبالغين أن يؤدوه في حياة الشباب. ورغم ما لآراء ومعارف النظراء من أهمية كبيرة في نظر الشباب لدى اتخاذهم قرارات تتعلق بصحتهم الجنسية والإنجابية، تبين البحوث أن الشباب يفضلون الاستعانة بأحد البالغين من أهل الثقة حين يتعلق الأمر بالحصول على الخدمات الصحية.

وتتسبب عوامل السن والأعراف المتعلقة بالنشاط الجنسي للشباب في تفاقم الوصمة المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية لدى الشباب. فالوصمة تعني كبت الشباب عن الإعراب بحرية عن رغباتهم الجنسية، أو منعهم من التكلم بصراحة في الأمور الجنسية مع والديهم

أو أولياء أمرهم، أو الحصول على معلومات وخدمات متعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية. ويقع على المجتمعات المحلية والأسر والمؤسسات الدينية واجب تشجيع الحوار المفتوح والدقيق عن النشاط الجنسي للشباب بغية التقليل من الوصمة.

ويُعدّ وصم الذات قوة طاغية تحول دون الشباب والحصول على المعلومات والخدمات التي يحتاجون إليها، بسبب الشعور بالخوف أو العار أو الحرج. ويصدق هذا الأمر بوجه خاص على الشابات النشاطات جنسياً؛ وعلى الشباب من المثليين أو المثليات أو مغايري الهوية الجنسية أو ثنائيي الميل الجنسي؛ والشباب المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية؛ وفي بعض السياقات، على الشباب والشابات غير المتزوجين. وينبغي للأخصائيين الصحيين والمجتمعات المحلية والمؤسسات الحكومية اتخاذ مواقف لا تقوم على إصدار أحكام مسبقة، للتقليل من الوصمة، والترويج للخدمات باعتبارها متاحة للجميع. والترويج للخدمات الوقائية وخدمات المشورة يمكنه أيضاً أن يطمئن طالبي الخدمة المحتملين من الشباب إلى أنه لن يُفترض انخراطهم في نشاط جنسي لدى دخولهم من الباب طلباً للخدمات.

وتمثل المدارس الابتدائية والثانوية فرصة حاسمة لتوعية الشباب بمعلومات ومهارات الحياة المتعلقة بالجنس والصحة والعلاقات، ومكافحة الأعراف الجنسانية الضارة أو غيرها من الأعراف التي تدمر اعتلال الصحة الجنسية والإنجابية. ورغم ذلك، يسود محافل الحوار في مناطق كثيرة اعتراضات لا تدعمها أسانيد علمية تفترض أن توفير تلك المعلومات يشجع على النشاط الجنسي. فكثيراً ما يكون المربون غير مدربين تدريباً كافياً أو يشعرون بعدم الراحة حيال تثقيف الشباب بمعلومات عن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. ويجب على الدول الأعضاء التوعية بأهمية التربية الجنسية وتدريب المربين حتى تتولد لديهم الثقة عند قيامهم بالتربية الجنسية للشباب من جميع الأعمار. ومن الضروري أيضاً أن يُكفّل اشتغال الأطر غير الرسمية على التربية الجنسية الشاملة. فأطر التعليم الرسمية تتيح فرصة مثالية لتوعية الشباب. إلا أن الكثير من الشباب، لا سيما الشابات، يخرجون عن هذا الإطار في سن مبكرة. وبالتالي، ينبغي لأي برنامج وطني للتربية الجنسية الشاملة أن يولي أولوية لتوعية فئات الشباب من غير المنتظمين في المدارس والفئات المهمشة الأخرى من الشباب.

ويواجه الكثير من الشباب أيضاً "عوائق في سبيل الحصول على الخدمات" تتعلق بالسبل العملية أو اللوجستية التي تمكنهم من الحصول على الخدمات الصحية والإنجابية. فالشباب، وبخاصة صغار المراهقين، أقل قدرة على التنقل وبالتالي يواجهون صعوبة في الوصول إلى أماكن يمكنهم الحصول فيها على الخدمات والمعلومات. وتوجد عوائق مالية أيضاً إذا لم تُتخذ تدابير لإتاحة حصول الشباب على الخدمات بأسعار مخفضة. ويمكن لمواعيد

تقديم الخدمات في مراكز الخدمة أيضاً أن تشكل عقبة إذا تزامنت مع مواعيد الدوام في المدرسة أو العمل. فإن توفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية في مواعيد وأماكن في متناول الشباب طريقة لزيادة فرص الحصول عليها.

ويصاب كل يوم ٥٠٠ ٠٠٠ من الشباب بعدوى منقولة جنسياً (باستثناء فيروس نقص المناعة البشرية)، وتحدث ٤٥ في المائة من الإصابات الجديدة بالفيروس بين صفوف الشباب. وكل عام، تُجرى لشابات تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ عاماً نحو ٢,٥ مليون عملية إجهاض غير مأمون تعرض حياتهن وصحتهن للخطر، ومع ذلك تبلغ النسبة المئوية للاحتياجات غير الملباة لهذه الفئة العمرية من وسائل منع الحمل مقدار ٢٥ في المائة. وللتصدي لهذه المسألة وللعوائق التي تم تحديدها أعلاه، يجب أن تشمل البرامج الرامية إلى تحسين الصحة الجنسية والإنجابية للشباب على ثلاث ركائز أساسية هي: (أ) التربية الجنسية الشاملة؛ (ب) خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الملائمة للشباب؛ (ج) التغيير السياسي والاجتماعي المؤدي إلى تهيئة بيئة مواتية يمكن للشباب في إطارها التمتع بالصحة الجنسية والإنجابية وإعمال حقوقهم فيها.

والتربية الجنسية الشاملة إجراءً ضروري يلزم اتخاذه لضمان أن يكون جميع الشباب على وعي بحقوقهم الجنسية والإنجابية، ومُتمكّنين من الاختيار وإتخاذ القرارات المطلوبة عن علم، وقادرين على التصرف بناءً على هذه القرارات. وتنطوي التربية الجنسية الشاملة على ما هو أكثر من مجرد توفير معلومات عن الصحة والنشاط الجنسي؛ فهي تهدف أيضاً إلى تطوير مهارات التفكير النقدي، وبناء الثقة، ومهارات التواصل، والقدرة على اتخاذ القرار، والمساواة بين الجنسين، والمشاركة المدنية القائمة على الحقوق.

ويجب أن يتاح للشباب سبل الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الملائمة للشباب. وحتى تكون الخدمات ملائمة للشباب، يجب أن تكون متاحة ومقبولة ومتوفرة بشكل منصف وعالية الجودة. ولا ينبغي التقليل من أهمية تحلي الذين يخدمون الشباب من أخصائيين صحيين وموظفين في مراكز تقديم الخدمات للشباب بدرجة عالية من التدريب وموقف لا تنطوي على إصدار أحكام مسبقة.

وفي البرامج الهادفة إلى تعزيز الصحة الجنسية والإنجابية للشباب، يجب إيلاء الاهتمام وتكريس الموارد بصفة خاصة للقضاء على الأعراف الجنسانية الضارة وعدم المساواة بين الجنسين. ويشجع الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة على اتباع نهج إيجابي تجاه النشاط الجنسي للشابات والفتيات، يهدف إلى مساعدتهن على أن تصبح لديهن الثقة والقدرة على اتخاذ القرارات بأنفسهن. ولجميع الشابات والفتيات الحق في اتخاذ قرارات بأنفسهن فيما يتعلق

بصحتهن الجنسية والإنجابية وفقاً لقدراتهن المتطورة. ويؤدي حجب حق الشابات والفتيات في المعلومات والسبل للتصرف بموجب تلك القرارات إلى إدامة انعدام المساواة واعتلال الصحة. وتتأثر قدرتهن على ممارسة الحق في اتخاذ القرار بأسرهن ومجتمعهن بنفس قدر تأثرها بالأعراف الاجتماعية والسياسات العامة.

ويعتقد الاتحاد أن البرامج الرامية إلى القضاء على الأعراف الجنسانية الضارة وعدم المساواة يجب أن يشارك فيها أيضاً الشباب والفتيان. ويجب أن تنأى هذه البرامج عن أي نهج يصورهم كمنتهكين للحقوق، وأن تتبع نهجاً يسترشد بما فيه الأفضل لصالحهم ويتناول بشكل أكثر فعالية احتياجاتهم في مجال الصحة الجنسية والإنجابية.

التوصيات

يعتقد الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة أن للشباب حقاً في المعلومات التي تتيح لهم اتخاذ قرارات مستنيرة، وحقاً في الحصول على الخدمات اللازمة لتحويل تلك القرارات إلى واقع بدون خوف من الانتقام أو الشعور بالعار. والاتحاد، إذ يقر بأن الشباب، بمن فيهم المراهقون، أصحاب حق تسري عليهم الحقوق المنصوص عليها في اتفاقيات الأمم المتحدة، وإذ يقر بأن الحصول على تربية جنسية شاملة وعلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية أمر ضروري لإعمال حق الشباب في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة، يؤمن بأنه يجب على الدول الأعضاء القيام بما يلي:

- إلغاء القوانين التي تحد من إمكانية حصول الشباب على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والامتناع عن تنفيذها، بما في ذلك قوانين اشتراط موافقة الوالدين أو الأزواج؛
- عدم الاستناد إلا إلى الأدلة العلمية السليمة لدى صوغ السياسات والمناهج التثقيفية المتعلقة بالتربية الجنسية، وتخصيص الموارد اللازمة لتعزيز قاعدة الأدلة المتعلقة بهذا الشأن؛
- إتاحة الفرص للشباب للحصول على المعارف والمهارات الحياتية التي يحتاجونها لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن صحتهم الجنسية والإنجابية، بسبل منها تدريس التربية الجنسية في المدارس؛
- الاعتراف من حيث المبدأ وفي نص القانون بتطور قدرة الشباب على الموافقة على المعالجة والخدمات والرعاية المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية؛

- اتخاذ خطوات للتأكد من احتياجات الشباب الفعلية والمتصورة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، وإشراك الشباب في تحديد تلك الاحتياجات والتعاطي معها؛
- التصدي للعوائق العملية واللوجستية التي يواجهها الشباب في سبيل الحصول على خدمات فيها إنقاذ لحياهم أو تحسين لنوعيتها، بما في ذلك تقليص العوائق المالية والجغرافية؛
- ضمان توافر وسائل منع الحمل لجميع من يحتاجون إليها من الشباب؛
- ضمان توافر مجموعة شاملة من خدمات الصحة الجنسية والإنجابية لجميع الشباب، بما فيها خدمات الإجهاض المأمون؛
- ضمان تدريب الأخصائيين الصحيين تدريباً كافياً على تزويد الشباب، بمن فيهم النشطون جنسياً منهم، بالمعلومات والخدمات على نحو ينأى عن إصدار أحكام مسبقة؛
- كفالة تدريب عدد كاف من المربين للقيام بالتربية الجنسية الشاملة للشباب من سن مبكرة؛
- التشجيع على تثقيف الآباء وأولياء الأمر والمجتمعات المحلية وغيرهم ليتولوا إرشاد الشباب ودعمهم أثناء مراحل نضوجهم، وفقاً لأحكام الفقرة ٧-٤٨ من برنامج العمل؛
- الإقرار بالدور الحيوي للمدرسة في نشر المعلومات وفي التعريف بخدمات الصحة الجنسية والإنجابية للشباب؛
- التصدي لعدم المساواة بين الشباب من حيث إمكانية الحصول على الخدمات، وبخاصة الذين يعيشون منهم في الأرياف؛
- كفالة توافر البيانات اللازمة لرصد التقدم المحرز صوب تحقيق التغطية الشاملة للشباب بخدمات الصحة الجنسية والإنجابية؛
- ضمان إشراك الشباب على نحو مجدي في عملية اتخاذ القرارات ووضع البرامج على الصعيد المحلي والوطني والدولي.